

الدرس الرابع

توجيه القراءات عند ابن عطية رحمه الله (ت: 543هـ)

- من سورة طه -

هذا هو الدرسُ الرابعُ في (توجيه القراءات عند المُفسِّرين)، ونَجعلُه خاصًّا بتوجيه القراءات عند ابن عطية¹ رحمه الله (ت: 542هـ) من خلال كتابه (المحرَّر الوجيز)، وسنتقي - على عادتنا - ثلاثة مواضع من قراءات المعاني من السُّورة المذكورة، وبيانها كآلاتي:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَى﴾ [طه: 63].

- محلُّ الخلاف هو كلمتا (إن وهذان).

- فقد قرأها أبو عمرو فقط (إنَّ هذين) بتشديد (إن) وبياء في (هذين).

وقرأها ابن كثير (إنَّ هذان) ومثله حفص (عن عاصم) إلا أنه لا يُشَدِّد نون (هذان).
وقرأ الجمهور (إنَّ هذان)².

- وقد وجَّه ابنُ عطية رحمه الله (ت: 542هـ) هذه القراءات بالتفصيل، بل زادَ عليها ذكر بعض القراءات الشاذَّة.

أمَّا قراءة (إنَّ هذان)؛ فقد قال فيها: «قالت فرقة قوله «إن» بمعنى نعم كما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال في خطبته: «إن الحمد لله» فرفع الحمد وقال ابن الزبير إن وراكبها حين قال له الرجل فأبعد الله ناقة حملتني إليك ويلحق هذا التأويل أن اللام لا تدخل في خبر الابتداء وهو مما يجوز في الشعر ومنه قول الشاعر: [الجزر]

أم الحليس لعجوز شهره ... ترضى من اللحم بعظم الرقبه

وذهبت فرقة إلى أن هذه الآية على لغة بلحارث وهو إبقاء ألف التثنية في حال النصب

والخفص فمن ذلك قول الشاعر [هوبر الحارثي]: [الطويل]

¹ اسمُه: أبو محمد عبد الحق بن غالب؛ الإمام الكبير قدوة المُفسِّرين. يُنظر: السيوطي، طبقات المُفسِّرين، ص 60-61.

² يُنظر: ابن الجزري، تحبير التيسير، ص 459.

تزود منها بين أذناه ضربة * دعته إلى هابي التراب عقيم

وقال الآخر: [الطويل]

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى * مساغا لنا باه الشجاع لضمها

وتعزى هذه اللغة لكنانة وتعزى لثعتم، وقال الفراء: الألف في «هذان» دعامة وليست بمجلوبة للتثنية، وإنما هي ألف هذا تركبت في حال التثنية كما تقول الذي ثم تزيد في الجمع نونا وتترك الياء في حال الرفع والنصب والحذف. وقال الزجاج: في الكلام ضمير تقديره: إنه هذان لساحران.

قال القاضي أبو محمد: وفي هذا التأويل دخول اللام في الخبر. وقال بعض النحاة: ألف (هذان) مشبهة هنا بألف تفعلان. وقال ابن كيسان: لما كان هذا بحال واحدة في رفعه ونصبه وحفضه؛ تركت تثنيته هنا كذلك، وقالت جماعة، منهم عائشة رضي الله عنها وأبو بكر، هذا مما لحن الكاتب فيه وأقيم بالصواب وهو تخفيف النون من (إن). وهذه الأقوال مُعْتَرِضَةٌ إلا ما قيل من أنها لغة، و «إن» بمعنى أجل ونعم، أو إن في الكلام ضميراً¹.

وأما قراءة (إِنْ هَذَا)، فقد وجهها بقوله: «من قرأ (إن) خفيفة فهي عن سيويه المخففة من الثقيلة، ويرتفع بعدها الاسم. ويقول الفراء: هي بمعنى ما واللام بمعنى إلا. ووجه سائر القراءات بَيِّنٌ»².

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ اتُّوَا صَفًّا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنْ

اسْتَعْلَى﴾ [طه:64].

- محلُّ الخلاف هو كلمة (فأجمعوا).

- فقد قرأها أبو عمَرَ فقط بِوَصْلِ الهمزة وَفَتْحِ الميمِ (فأجمعوا)، وَقَرَأَ الباقُونَ بِالْفَتْحِ وَكَسْرِ

الميمِ (فَأَجْمِعُوا)³.

¹ ابن عطية، المحرر الوجيز، ج4، ص50-51.

² المصدر نفسه، ج4، ص51.

³ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص321.

- وقد وجَّهها ابنُ عطيةَ رحمه الله (ت: 542هـ) في هذا الموضع باقتضابٍ؛ فقال: «وقرأ جمهور القراء (فأجمعوا) بقطع الألف وكسر الميم على معنى أنفذوا واعزُّموا. وقرأ أبو عمرو وحده (فاجمعوا) من جمع؛ أي ضُمُّوا سحرُكم بعضه إلى بعض»¹. وما ذلك إلا لأنه كان قد تكلم في توجيه صيورها في سورة يونس، عند قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾ [يونس: 71]، وذلك قوله ثم: «وقرأ السبعة وجمهور الناس وابن أبي إسحاق وعيسى: (فأجمعوا) من أجمع الرجل على الشيء إذا عزم عليه، ومنه قول الشاعر: هل أغدون يوماً وأمرٌ جُمعُ ومنه قول الآخر: أجمعوا أمرهم بليل فلما * أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء ومنه الحديث: (ما لم يُجمع مُكثًا). ومنه قول أبي ذؤيب: ذكر الورود بها فأجمع أمره * شوقاً وأقبل حينه يتتبع وقرأ نافع فيما روى عنه الأصمعي، وهي قراءة الأعرج وأبي رجاء وعاصم الجحدري والزهري والأعمش: (فاجمعوا) بفتح الميم؛ من جمع إذا ضم شيئاً إلى شيء، وأمرُكم يريد به فُدرتُكم وحياتِكُمْ، ويؤيد هذه القراءة قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّى فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ﴾ [طه: 60]»².

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا (لَا تَخَافْ) دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: 64].
- محلُّ الخلاف هو كلمة (لا تخافُ دركًا).
- فقد قرأها حمزةٌ فقط (تخف) بالجزم، وقرأ الباقون بالرفع³.
- قال ابنُ عطية رحمه الله (ت: 542هـ): «وقرأ حمزة وحده «لا تخف دركا» وذلك إما على جواب الأمر وإما على نهي مستأنف.

¹ ابن عطية، المحرر الوجيز، ج 4، ص 51.

² المصدر نفسه، ج 3، ص 131.

³ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 321.

وقرأ الجمهور «لا تخاف» وذلك على أن يكون «لا تخاف» حالا من موسى عليه السلام، ويحتمل أن يكون صفة الطريق بتقدير لا يخاف فيه أي يكون بهذه الصفة ومعنى هذا القول «لا تخاف دركا» من فرعون وحنوده ولا تخشى غرقا من البحر»¹.

وأكثرُ بياناً من توجيه ابن عطية رحمه الله، نصُّ ابن عاشورٍ رحمه الله (ت: 1393هـ=1973م) الآتي: «(وَلَا تَخَافُ) مَرْفُوعٌ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ، وَعَدُّ لِمُوسَى اقْتِصَرَ عَلَى وَعْدِهِ دُونَ بَقِيَّةِ قَوْمِهِ لِأَنَّهُ قُدُوتُهُمْ فَإِذَا لَمْ يَخَفْ هُوَ تَشَجَّعُوا وَقَوِيَ يَقِينُهُمْ، فَهُوَ خَبَرٌ مُرَادٌ بِهِ الْبُشْرَى. وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ.

وَقَرَأَ حَمَزُهُ وَحَدَّهُ (لَا تَخَفُ) عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ الَّذِي فِي قَوْلِهِ فَاضْرِبْ، وَكَلِمَةُ تَخَفُ مَكْتُوبَةٌ فِي الْمَصَاحِفِ بِدُونِ أَلْفٍ لِتَكُونَ قِرَاءَتُهَا بِالْوَجْهِينِ لِكثْرَةِ نَظَائِرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ ذَاتِ الْأَلْفِ فِي وَسَطِهَا فِي رَسْمِ الْمُصْحَفِ وَيُسَمِّيهِ الْمُؤَدِّبُونَ «الْمَحْدُوفَ».

وَأَمَّا قَوْلُهُ وَلَا تَخْشَى فَالْإِجْمَاعُ عَلَى قِرَاءَتِهِ بِأَلْفٍ فِي آخِرِهِ. فَوَجْهُ قِرَاءَةِ حَمَزَةٍ فِيهَا مَعَ أَنَّهُ قَرَأَ بِجَزْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ لِأَجْلِ الْفَوَاصِلِ مِثْلَ أَلْفِ فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا [الأحزاب: 67] وَأَلْفٍ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا [الأحزاب: 10] ، أَوْ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ فِي قَوْلِهِ وَلَا تَخْشَى لِلاِسْتِثْنَاءِ لَا لِلْعَطْفِ.

وَالدَّرَكُ - بِفَتْحَتَيْنِ - اسْمٌ مَصْدَرٍ الْإِدْرَاكِ، أَي لَا تَخَافُ أَنْ يُدْرِكَكَ فِرْعَوْنُ.

والخشية: شدته الخوف. وحذف مفعوله لإفادته العموم، أي لا تخشى شيئاً، وهو عام مراد به الخصوص، أي لا تخشى شيئاً مما يخشى من العدو ولا من العرق»².

¹ ابن عطية، المحرر الوجيز، ج4، ص55.

² ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج16، ص271.